

ميركل تؤكد أن بلادها لن تصدر أسلحة إلى السعودية طالما لم يتم الكشف عن كل النقاط الغامضة في قضية خاشقجي.

وتحب بمقترح تبني موقف أوروبي مشترك بخصوص تصدير السلاح للرياض بраг - اربيل - (أ ف ب) - الاناضول - أكدت المستشارة الألمانية انغيلا ميركل الجمعة من براغ، أن بلادها لن تصدر أسلحة إلى السعودية طالما لم يتم الكشف عن كل النقاط التي لا تزال غامضة بشأن جريمة قتل الصحافي جمال خاشقجي في استانبول.

وكررت ميركل الجمعة ما قالته الأحد الماضي، وبات يرتدى أهمية كبيرة لأن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون اعتبر تقريبا في الوقت نفسه من براتيسلافا - من دون أن يذكر برلين بالاسم - أن "الدعوة لوقف بيع السلاح إلى الرياض هو من باب الديموغرافية البحث".

وقالت ميركل في مؤتمر صحافي عقدته مع رئيس الحكومة التشيكية اندرى بابيش في براغ "إن ما حمل للصحافي خاشقجي هو بالطبع شيء غير معقول، وقد قلت ذلك بالامس للملك السعودي خلال اتصالي الها تفي به".

وتاتي المستشارة الألمانية "من جانبنا قلنا بضرورة إيضاح ما لا يزال غامضا في هذه الجريمة الفظيعة، وحتى ذلك الوقت لن نسلم أسلحة إلى السعودية".

وأضافت ميركل "قلت أيضا أن ما يهمني كثيرا هو ضرورة قيام السعودية بكل ما هو ممكن لتحسين الوضع الإنساني في اليمن. حاليا يوجد ملايين الأشخاص باتوا عرضة للجوع، ونحن شهود على إحدى أكبر الكوارث الإنسانية".

وقالت أيضا "بالطبع سنبحث هذا الموضوع داخل الاتحاد الأوروبي لنقرر ما ستكون عليه خطواتنا اللاحقة". وأوضحت ماكرون أن بيع السلاح "لا علاقة له بخاشقجي، لا يمكن خلط الأمور ببعضها البعض".

واعتبر ماكرون أنه في حال فرض عقوبات "لا بد من رد أوروبي في كل المجالات، ولكن بعد التثبت من الواقع".

ورحب وزير الاقتصاد والطاقة الألماني بيتر ألتماير، بالمقترن الذي تقدمت به النمسا لإبداء موقف

أوروبي مشترك بخصوص تصدير السلاح إلى المملكة العربية السعودية على خلفية مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

جاء ذلك في تصريح لإذاعة دويتشلاند فونك الألمانية، خلال زيارته إلى تركيا، اليوم الجمعة. وأكد التماير أن ألمانيا قررت عدم تصدير السلاح إلى السعودية في الوقت الراهن، وفي حال اتخذت الدول الأوروبية موقفاً مشتركاً فسيكون تأثيره أكبر على الرياض. وتعتبر السعودية ثالثي أكبر مستورد للسلاح من ألمانيا منذ مطلع العام الجاري، حيث أشتريت الرياض أسلحة من برلين بقيمة 417 مليون يورو.

والسبت الماضي، أقرت الرياض وبعد صمت استمر 18 يوماً، بمقتل جمال خاشقجي داخل قنصليتها في إسطنبول إثر شجار وأعلنت توقيف 18 سعودياً للتحقيق معهم على ذمة القضية، فيما لم تكشف عن مكان جثمان خاشقجي.

وقبلت الرواية تلك بتشكيل واسع من دول غربية ومنظمات حقوقية دولية، وتناقضت مع روايات سعودية غير رسمية، منها إعلان مسؤول أن فريقاً من 15 سعودياً تم إرسالهم للقاء خاشقجي وتخديره وخطفه، قبل أن يقتلوه بالخنق في شجار عندما قاوم

وعلى خلفية الواقعية، أُعفى العاهل السعودي مسؤولين بارزين من مناصبهم، بينهم نائب رئيس الاستخبارات أحمد عسيري، والمستشار بالديوان الملكي، سعود بن عبد الله القحطاني، وقرر تشكيل لجنة برئاسة ولي العهد محمد بن سلمان، لإعادة هيكلة الاستخبارات العامة.

والثلاثاء الماضي، أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وجود أدلة قوية لدى بلاده على أن جريمة خاشقجي عملية مدبر لها وليس صدفة، وأن القاء تهمة قتل خاشقجي على عناصر أمنية لا يقنعنا نحن ولا الرأي العام العالمي